بدء مفاوضات إعادة الهيكلة خلال نحو أسبوعين

لبنان يقرر عدم دفع ديونه الدولية بالإجماع

صوتت الحكومة اللبنانية بالإجماع مساء أمس الأول على التخلف عن سداد مستحقات الديون السيادية. وقال مصدر سياسي بارز عقب جلسة لمجلس الوزراء إن الحكومة اللبنانية صوتت بالإجماع لصالح عدم سداد استحقاقات ديونها.

وكانت رئاسة الجمهورية أعلنت في بيان سابق صدر عقب الاجتماع الذي انعقد في قصر بعبدا بحضور رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء حسان دياب وعدد من الوزراء والمسؤولين، أن المجتمعين قرروا بالإجماع الوقوف إلى جانب الحكومة في أي خيار ستعتمده في مجال إدارة الديون، باستثناء دفع الديون المستحقة.

اجتماع وموقف للدائنين

في المقابل، كشف مصدر مطلع أن حملة السندات اللبنانية يكثفون جهودهم لتشكيل مجموعة تمثلهم بعد قرا التخلف هذا عن سداد ديون. وقال المصدر، وهو عضو في المجموعة وطلب عدم ذكر اسمه، «أعتقد أنمجموعة الدائنين ستجتمع قريبا».

كما أضاف، ندرك أن الحكومة تريد أن تتحلى بالتعقل وكذلك أغلب الدائنين. ونحن نتفهم أن البلد في موقف صعب.

مرحلة جديدة من الأزمة

يذكر أن هذا التخلف عن السداد قد يمثل مرحلة جديدة من الأزمة المالية المزعزعة للاستقرار التي عصفت بالاقتصاد اللبناني منذ شهر أكتوبر، ما أدى إلى خسارة الليرة نحو 40% من قيمتها ودفع البنوك إلى منع المودعين من الوصول الكامل إلى ودائعهم.

ومن المقرر أن يعلن رئيس الوزراء حسان دياب قرار لبنان بشأن السندات الدولية عقب اجتماعات الحكومة، في مؤتمر صحفي، وذلك قبل يومين فقط من موعد سداد الدولة المثقلة بالديون لحاملي سندات بقيمة 1.2 مليار دولار مُستحقة في التاسع من مارس آذار.

مهلة الأيام السبعة؟

لا يزال أمام لبنان خيار التذرع بفترة سماح مدتها 7 أيام للبت بشأن السندات مما سيتيح المزيد من الوقت لإجراء مفاوضات مع الدائنين قبل التخلف عن السداد. لكن الحكومة لم تقل ما إذا كانت ستستخدم هذا التمديد أم لا.

وانخفضت السندات الدولية للبنان استحقاق مارس 1.7 سنت إلى 57 سنتا في الدولار الجمعة وفقا لبيانات «رفينيتيف». يأتي ذلك بعد مكاسب قوية سجلتها على مدى ثلاث جلسات على التوالي بفضل آمال تجنب التعثر. ويجري تداول السندات عند ما يزيد عن نصف مستوى بعض الإصدارات الدولارية الأطول أجلا.

وعين لبنان بنك الاستثمار الأميركي لازارد ومكتب المحاماة كليري جوتليب ستين آند هاملتون الأسبوع الماضي لتقديم المشورة.

ويواجه لبنان أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة بلغت ذروتها في العام الماضي مع تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال واندلاع الاحتجاجات ضد الأقطاب الحاكمة المتهمة بإدخال البلاد في أزمة. وارتفع التضخم في الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على الواردات مما زاد من شكاوى الناس وغذى الاحتجاجات.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى وصول دين لبنان العام إلى نحو 155% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية 2019، بقيمة تبلغ حوالي 89.5 مليار دولار، مع حوالي 37 بالمئة من الدين بالعملة الأجنبية.

وفي محاولة للسيطرة على سعر الليرة أخطر مصرف لبنان المركزي متعاملي الصرف الأجنبي الجمعة بألا يشتروا العملات الأجنبية بأسعار تزيد أكثر من 30 بالمئة فوق الأسعار المحددة.

ظلت الليرة اللبنانية مربوطة مقابل الدولار عند سعر يبلغ 1507.5 ليرة لأكثر من 20 عاما، لكنها هوت منذ انزلاق البلد إلى أزمة مالية في أكتوبر الماضي.

وبناء على سعر الربط الحالي، تعني تعليمات البنك المركزي ألا يدفع متعاملو سوق الصرف أكثر من حوالي ألفي ليرة للدولار، مقارنة مع 2630 ليرة قال متعامل إنه كان يعرضها للدولار الجمعة. ويحوز مستثمرون أجانب القدر الأكبر من السندات المستحقة في التاسع من مارس لكن الجزء الأكبر من الديون السيادية للدولة يملكه القطاع المصرفي المحلي.

وقال كارلوس عبادي المدير التنفيذي لشركة ديسيجن باوندريز وهي شركة استشارية مالية دولية إن التداعيات الفورية الرئيسية هي أن معظم البنوك المحلية ستصبح في حالة إعسار، الأمر الذي سيؤدي إلى تأثير متتابع من خلال قناة التدفقات المالية مما سيقود إلى انكماش حاد في الإنتاج، وبطالة وزيادة معدلات الفقر.

المركزي اللبناني

على الجانب الأخر، طلب المصرف المركزي اللبناني، الجمعة، من مؤسسات الصرافة التقيد بحد أقصى لسعر شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة اللبنانية، لا يتعدى نسبة 30 بالمئة من السعر الرسمي، في قرار قال إنه يسري لـ6 أشهر.

وشدد المركزي، في تعميم لمؤسسات الصرافة بشأن تنظيم المهنة، على ضرورة التقيد استثنائيا بحد أقصى لسعر شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة اللبنانية لا يتعدى نسبة 30 بالمئة من السعر الذي يحدده مصرف لبنان في تعامله مع المصارف.

وطلب الامتناع عن إجراء أي عملية صرف لا تراعي النسبة المحددة في المادة المعلنة. ودعا أيضاً الى عدم اعتماد هوامش بين سعر البيع وسعر الشراء للعملات الأجنبية يخرج عن العادات المألوفة، وعدم التوقف عن القيام بعملية الصرافة بكافة أنواعها. وأوضح أن القرار ساري لمدة ستة أشهر من تاريخ صدروه.

ووصل سعر الدولار، في الأيام الأخيرة، عند الصرافين إلى مستوى قياسي؛ حيث بلغ حتى صباح اليوم 2700 ليرة لبنانية للدولار الواحد، فيما السعر الرسمي بقي 1500.7 ليرة.

وتفرض المصارف منذ سبتمبر الماضي، إجراءات مشددة على العمليات النقدية وسحب الأموال خصوصا الدولار، وبات يُسمح للمواطن مؤخراً في بعض المصارف بسحب مئة دولار أسبوعيا. كما منعت البنوك التحويلات المالية إلى الخارج.

كانت مملوكة لشركة نرويجية

«قطر للبترول» تستحوذ على حصة في «قافكو» بمليار دولار

أعلنت شركة «قطر للبترول»، أمس الأحد، استحواذها على حصة شركة «يارا» النرويجية في شركة «قطر للأسمدة الكيماوية» (قافكو) البالغة 25 بالمئة، بقيمة مليار دولار.

وذكرت «قطر للبترول»، في بيان رسمي لها أمس، أنها وقعت اتفاقية ملزمة مع الشركة النرويجية؛ لتنهي بها شراكة قيمة وناجحة مع يارا امتدت لسنوات عديدة. ومن المقرر أن تخضع الصفقة للموافقات التنظيمية المعتادة.

وقبل توقيع الاتفاقية، كانت أسهم «قافكو» موزعة بين شركتي «صناعات قطر» (75 بالمئة)، و«يارا» (25 بالمئة). وتم تأسيس "قافكو" كمشروع مشترك عام 1969، وتُعتبر أكبر منتج لليوريا في العالم من موقع واحد.

المغرب يوسع نطاق تحرك عملته إلى 5 بالمئة

قالت وزارة المالية والبنك المركزي إن المغرب سيوسع النطاق الذي يسمح بتحرك الدرهم فيه إلى خمسة بالمئة من 2.5بالمئة في التاسع من مارس.

ويمثل هذا القرار الخطوة الثانية في عملية إصلاح تدريجي للعملة بدأت في يناير 2018 حين تمت توسعة النطاق، الذي يجرى تداول الدرهم فيه مقابل سلة عملة يشكل وزن الدولار فيها 40% ووزن اليورو 60 بالمئة إلى 2.5 بالمئة من 0.3 بالمئة.

وقال بيان لبنك المغرب المركزي إن هذا الإجراء يندرج في إطار مواصلة مسلسل إصلاح نظام سعر الصرف، الذي انطلق في شهر يناير 2018، ويأتي بعد بلوغ المرحلة الأولى لأهدافها المحددة.

وأضاف البيان أن هذه المرحلة من الإصلاح تأتي في ظل ظروف ملائمة مالية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي على الصعيد الداخلي تتسم على الخصوص بمستوى ملائم للاحتياطيات من العملة الصعبة ومستوى تضخم متحكم فيه واستدامة الدين العمومي وصلابة القطاع المالي. وقال إن توسعة النطاق ستعزز قدرة اقتصاد المغرب على امتصاص الصدمات الخارجية وتدعم تنافسيته.

وأوضح رشيد اوراز المحلل الاقتصادي لدى المعهد المغربي لتحليل السياسات إن هذه الخطوة تأتي متأخرة نسبيا وفي ظرف يتسم بالضبابية خاصة على المستوى المغربي بسبب تهديد الجفاف في ظل نقص الأمطار هذا العام، وترقب لما يسفر عنه تفشي فيروس كورونا في العالم، بعد أن سجل المغرب حالتين مؤكدتين للإصابة. وقال اوراز الخطوة الثانية لتحرير الدرهم تأخرت نسبيا، فبالنسبة للسياق الحالي، هناك عاملان أساسيان مؤثران في المغرب هما فيروس كورونا والجفاف.

وأضاف أنه مقارنة مع مارس 2019 فإن الظروف كانت ملائمة أكثر، مضيفا أن السياق العالمي يتسم بالضبابية.

وقال اوراز: «بما أننا تأخرنا في الخطوة الثانية فقد بدأنا التحرير تحت ضغط، مع العلم أن 5 % ليس هامشا كبيرا، يمكننا أن نسمي هذه المرحلة بمرحلة تجريبية ثانية، سنتحدث عن تحرير حقيقي لسعر الصرف عندما نصل إلى 50 أو 70 % أو حتى 100 بالمئة».

عقد جمعيتها العمومية الخامسة والأربعون

«المواشي» تحقق أرباحاً بنحو مليون دينار خلال 2019

السبيعي: معظم الإنجازات و الأنشطة الرئيسية تمت في 2019

بودي: استيراد 56 ألف رأس ماشية من جمهورية جنوب أفريقيا

عقدت شركة نقل وتجارة المواشي (ش.م.ك.ع.) جمعيتها العمومية العادية الخامسة والاربعون وذلك في يوم الاحد الموافق 8/3/2020م، في مقر الشركة الرئيس في منطقة الصليبية الزراعية بنسبة حضور بلغت (71.785 بالمئة)، وقد تم مناقشة البنود الواردة في جدول الاعمال والتي تضمن النتائج المالية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2019، حيث حققت الشركة صافي ارباحا قدرت بحوالي مليون دينار، وقد انخفضت موجودات الشركة بنسبة 13.5 بالمئة عن العام الماضي لتصل الى 59 مليون دينار.

كما بلغت حقوق المساهمين 40مليون دينار بارتفاع نسبته 3.3 بالمئة، وعن الاداء التشغيلي فقدحققتالشركة اجمالي ايرادات تشغيلية بلغت60.7مليون دينار بنسبة ارتفاع بلغت 33.5% مقارنة بـ 45.5 مليون دينار للعام الماضي بنسبة ارتفاع بلغت 33.5 بالمئة.، واستطاعت الشركة خلال هذا العام رفع نسبة اعداد الاغنام المستوردة بنسبة 37 بالمئة عن الكميات التي تم استيرادها في عام 2018، وقد وافقت الجمعية العمومية على جميع البنود الواردة في جدول الاعمال ومنها توصية مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019.

وقد صرح رئيس مجلس إدارة الشركة بدر ناصر السبيعي رئيس مجلس الادارة: بفضل من الله وجهود العاملين في الشركة، هناك الكثير من الإنجازات و النشاطات والاعمال والإجراءات الرئيسيةالتي تم تنفيذها خلال سنة 2019، سواء في مركز الشركة الرئيسي في دولة الكويت وفي فروعها التابعة في دولة الامارات العربية المتحدة وأستراليا وجنوب افريقيا، و سوف تساهم هذه الانجازاتبقدر كبير وملموس في رفع وتطوير الأداء وتحقيق الاهداف خلال السنوات القادمة في رفع وتطوير الأداء وتحقيق الاستراتيجيات التي ستعود حتما بالفائدة المستدامة على المساهمين والعملاء.

وأفاد السبيعي: «من اهم هذه الإنجازات افتتاح مسلخ العاصمة وسوق الماشية المركزي الجديد بمساحة 94 الف متر مربع في شهر فبراير 2019، وهو يعد الأكبر من نوعه في منطقة الشرق الأوسط».

وقد حصل المسلخ على شهادة اعتماد نظام إدارة الجودة – ايزو بعد افتتاحه بتسعة شهور فقط مما يؤكد حرص الشركة على تطبيق كل ما يساهم في رفع مستوى جودة العمل لتقديم افضل خدمة للعميل. وأضاف: و من اهم الإنجازات ايضا تأسيس شركة في جنوب افريقيا كمصدر جديد لواردات الشركة من الأغنام الحية.

من جانب آخر صرح الرئيس التنفيذي للشركة اسامة خالد بودي بأن سنة 2019 بالنسبة ل «المواشي» كانت سنة استثنائية من حيث الإنجازات التي تمت فيها، حيث تم خلالهاتأسيس شركة تابعة بنسبة 100 بالمئة في جمهورية جنوب افريقيا، وتم بالفعلاستيراد اول شحنة بعدد 56 الف رأس من ميناء ايست لندن في جمهورية جنوب افريقيا، وتعتبر هذه اول شحنة اغنام تجارية يتم تصديرها من جنوب افريقيا.

على خلفية تداعيات «كورونا»

دبي تؤجل افتتاح «ملتقى الاستثمار السنوي»

قررت امارة دبي أمس الاحد تأجيل افتتاح ملتقى الاستثمار السنوي الذي يجمع عددا كبيرا من خبراء الاقتصاد حول العالم بسبب فيروس «كورونا المستجد – كوفيد 19» والذي كان مقررا ان ينطلق في 26 مارس الحالي.

وقالت اللجنة المنظمة للملتقى الذي ترعاه وزارة الاقتصاد الإماراتية في بيان صحفي ان قرار التأجيل اتخذ كتدبير احترازي وفقا للمعايير الصحية العالمية لمنع انتشار فيروس «كورونا المستجد – كوفيد 19» وتماشيا مع التدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة الاماراتية.

وأضافت اللجنة ان القرار اتخذ بعد سلسلة من المشاورات والمداولات مع الشركاء الرئيسيين والمشاركين في هذا الحدث الذين ايدوا من اجل ضمان سلامة الوفود المشاركة. ولم تذكر اللجنة المنظمة الموعد الجديد لانطلاق الملتقى مؤكدة انها ستقوم بابلاغ وسائل الاعلام بأي قرار يتخذ في هذا الشأن. يذكر ان الامارات قررت الاسبوع الماضي وقف الدراسة في كل المؤسسات التعليمية والاكاديمية بمختلف انواعها لمدة اربعة اسابيع .

تقاوم الماء وصديقة للبيئة

مصر بصدد طرح عملة بلاستيكية من فئة 10 جنيهات

في خطوة منها نحو بيئة أعمال عصرية، وعبر آليات ومتغيرات تكنولوجية جديدة، تعتزم جمهورية مصر العربية طرق أبواب الثورة الصناعية الرابعة من خلال الاستثمار في قطاعها المصرفي، باعتباره أحد القطاعات المستقبلية الواعدة عالميًا، وذلك عبر إصدار «عملات بلاستيكية» خلال عام 2020.

وهي خطوة أعلنها «البنك المركزى المصرى»، في إطار مواكبة المتغيرات العالمية لطباعة النقود ومدى تطورها، وذلك بعدما بلغت معاناة «العملات الورقية» بمختلف فئاتها حد الهلاك، وهو ما انعكس على عدم صلاحيتها للاستهلاك كحال الكثير من نظيراتها فى الدول الأخرى.

حسب نائب محافظ البنك المركزي المصري، جمال نجم، إن البنك سيبدأ في طبع عملة بلاستيكية من فئة 10 جنيهات من مادة «البوليمر».

وأشار نجم إلى أن العملة الجديدة ستظهر خلال الفترة المقبلة مع بدء عمل مطبعة البنك المركزي المصري الجديدة في العاصمة الإدارية الجديدة.

وأكد جمال نجم، على هامش مشاركته في منتدى رؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية بمدينة الغردقة، أن النقود البلاستيكية تتميز بأنها تدوم 3 أضعاف العمر الافتراضي لنظيرتها الورقية أو البنكنوت.

على هذه الخلفية، ستصبح مصر الدولة العربية الأولى التي تنتج النقود البلاستيكية، بعد رواجها حاليًا في أكثر من عشرين بلدًا مختلفًا، علمًا بأن «أستراليا» .